يؤخره من وقته المعين لم يجب قضاؤه مالم تغرب الشمس من اليوم الرابع ويجب
الدم عند ابي حنيفة ان قضاه بنهار بالاتفاق لو لم يقضه فيها واول وقته
اي الرمي فيه اليوم الرابع الذي هو اخر ايام التشريق والثالث عشر من الشهر
يدخل من الفجر اي من طلوعه ويمتد الى الغروب اي غروب الشمس الا ان ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وقيل مستحب ذكره في البدايع ولم يذكر
الكراهة لما قبله هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا يجوز الرمي قبل الزوال في اليوم
الرابع اعتبارا لما قبله فابو حنيفة قاس اليوم الرابع على الاول وفي اليوم الاول
يجوز قبل الزوال وهما قاسا ذلك على اليوم الثاني والثالث وبغروب الشمس
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء بالاجماع كما سيأتي التصريح به بخلاف
ما قبله من الايام فانه اذا لم يرم فيها يرمي في ليالها ولا يلزمه شيء سوى الاساءة
لترك السنة ان لم يكن بعذر والا فلا اساءة ايضا ولو رمى ليلة الحادي عشر او
غيرها من غدها من الايام المستقبلة لم يصح ذكره لان الليالي في الحج في حكم الايام
الماضية لا المستقبلة كما هو في باقي ايام السنة ولو يوم يرم في الليلة رماه في النهار
وعليه الكفارة عنده خلافا لهما ولو اخر رمي الايام كلها الى اليوم الرابع مثلا قضاها
على التاليف اتفاقا فيه اي اليوم الرابع ويجب عليه الجزاء اي عند ابي حنيفة
خلافا لهما وان لم يقضها فيه حتى غربت الشمس فات وقت القضاء ويجب الدم اتفاقا
وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به المحقق
ابن الهمام واذا كان اليوم الثاني من ايام النحر والاول من ايام التشريق وهو يوم
النفر هي الجمار اختلف بعد الزوال على الصحيح المشهور كما تقدم وبعد صلاة
الظهر استحبابا قيد الجمرة الاولى وهي التي تلي مسجد الخيف فياتي من اسفل
من ويصعد عليها ويعلوها حتى يكون ماء عن يساره اقل مما عن يمينه من الفاخص
ويستقبل القبلة ويجعل بينه وبين مجتمع الحصى قدر خمسة اذرع او ستة اقل استحبابا
ثم يرميها بيمينه بسبع حصيات مثل خصى الحدف بفتح الحاء وسكون الذال المعجمين
الرمي بروس الاصابع وذكر اصغر من انملة طولا ورمضها بكبر كل حصاة يرميها
ويقول بسم الله والله اكبر رغما للشيطان وحزبه رضا للرحمن ثم بعد الفراغ منها

الثاني من غده الا ان ما بين طلوع الفجر لطلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة
وما بين طلوع الشمس وبين زوالها اي الشمس من ذلك اليوم وقت مسنون
فيسن الرمي فيه وما بينه اي الزوال وبين غروبها اي الشمس وقت الجواز بلا كراهة
على الصحيح وقيل بعضها اي الكراهة وما بينه اي غروب الشمس وبين طلوع فجر
اليوم الثاني من غده وقت الجواز مع الكراهة قيد الا اذا كان التاخير لعذر
فانه لا كراهة فيه واما النساء فلا كراهة في حقهن مطلقا وبا جنبه اي الرمي ولو
كان التاخير الى اخر ايام النحر او التشريق يجب الدم عند ابي حنيفة خلافا لهما
ويجب القضاء اتفاقا واما لو اخره الى بعد ايام التشريق يفوت وقت القضاء
ويجب الدم فلا يسقط ولا يفوت بفوت وقت القضاء لعدم توقته بزمن واول
وقت جوازه اي الرمي في اليوم الثاني واليوم الثالث من ايام النحر بعد الزوال
فلا يجوز الرمي قبله اي الزوال فيهما في المشهور كما في الهداية والكافي وتاضيح ظاهر
والبدايع وغيرها من الكتب المعتبرة وقيل يجوز الرمي فيهما اي اليوم الثاني والثالث
قبل الزوال لما عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الافضل ان يرمي فيهما بعد الزوال
فان رمى قبله جاز وهما لم يرويا من فعله عليه السلام على اختيار الافضل ذكره في المنتقى
والكافي والبدايع وغيرها وقد علمت ان المشهور خلافه كما تقدم وانه ظاهر الروايات
وقيل يجوز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال لمن اراد ان ينفر قال في الزعفراني
واما اليوم الثاني من ايام التشريق فهو كاليوم الاول من ايام التشريق لكن لو اراد ان
ينفر في هذا اليوم له ان يرمي قبل الزوال وان رمى بعده فهو افضل وانما
لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد قبل الزوال النفر كذا روى الحسن عن ابي حنيفة
والوقت المسنون فيهما اي اليومين اللذين هما الثاني والثالث يمتد
من الزوال اي زوال الشمس الى الغروب اي غروب شمس ذلك اليوم وصفته
اي غروبها الى طلوع الفجر اي من غده وقته مكروه اتفاقا فاذا طلع اي
الفجر فقد فات وقت الاداء عند الامام خلافا لهما وبقي وقت القضاء اتفاقا
ويجب اي يجب عليه القضاء لو في اخر ايام التشريق ويجب الدم اي
عند ابي حنيفة خلافا لهما ان قضاه بنهار بالاتفاق ان قضاه بعدها كما يرى
واعلم انه يفهم من الذي بادي الرأي ان يفوت وقت الرمي بالغروب
وليس كذلك كما صرح غير واحد بخلافه كما يفيد توجيره وغيرها فان
اخر الرمي حتى غربت الشمس فرماها قبل طلوع